أكد أن الهدف الأساسي للوجود الأميركي هو تشجيع تفتيت سورية.. والسوريون لن يسكتوا

المقداد: أصبحنا أقوياء بعد الحرب وأولوياتنا السياسية ثابتة

الوطن

اعتبر وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، أن أولويات السياسة السورية ثابتة منذ وقت طويل، خاصة وأن سورية لم تشعر بالأمان خلال هذه السنوات الطويلة، نظراً لموقعها الإستراتيجي وتأثيرها العميق في حياة هذه المنطقة ولسعي الدول الغربية إلى حرف سورية عن نهجها، وعندما فشلت أساليبها، جاؤوا بالإرهاب الذي مولوه بمليارات الدولارات.

وفي لقاء مع الإعلام الرسمي ضمن برنامج «ما بعد الحرب» بين المقداد أن الدول الغربية التي دعمت الإرهاب كانت تريد القضاء على سورية وتفتيتها وإنهاء دورها الذي وقف أمام محاولات هذه الدول لخلق واقع يخدم مصالحها من خلال تلبية كل متطلبات الوجود الإسرائيلي في المنطقة.

وأشار المقداد إلى أننا أصبحنا أقوياء بعد الحرب لكن أولوياتنا دقيقة ومدروسة وتظهر في وقتها المناسبة، وأضاف: إن دعم القضية الفلسطينية موقف ثابت لسورية والعمل على تحرير الجولان السوري المحتل في مقدمة أولويات سياسة البلاد.

ولفت إلى أن الخسائر التي منيت بها سورية نتيجة الحرب الإرهابية يمكن تسميتها بحرب الدمار الشامل، وقال: «القوة التي نتحدث بها هي قوة الصمود في وجه المؤامرات وهم لن يصلوا للغايات التي يريدونها والسوريون وجيشهم صمدوا في وجه هذه الحرب».

وبخصوص الاحتلال التركي والأميركي لأجزاء من الأراضي السورية بين المقداد أنها من آثار الحرب الإرهابية التي شنت على سورية، وأضاف: «نثق أنها ستزول، نحن أقوياء لأن المخطط أخفق وعلى المحتلين أن يتأكدوا بأنهم سيرحلون».

وبخصوص استثناء مناطق سيطرة «قسد» من عقوبات «قيصر»، أشار المقداد إلى أن الهدف الأساسي للوجود الأميركي هو تشجيع تفتيت سورية، لكن السوريين المتواجدين بمختلف أطيافهم في الجزيرة السورية، لن يسكتوا على هذا الاحتلال، بدلالة الهجمات التي استهدفت القاعدة الأميركية في تلك المنطقة من قبل المقاومة الشعبية في اليوم نفسه الذي صدر فيه قرار الخزانة الأميركية، وهناك نشاطات يومية للمقاومة في تلك المنطقة، وقال: «على الانفصاليين ومن يدعمهم أن يتأكدوا أنه لا مجال لهم في المستقبل البقاء على هذه الأرض وكل ذرة تراب سورية سوف تعود».

واعتبر المقداد أن معركتنا اليوم مع الإرهابيين أكثر قساوة بسبب الدعم الأميركي والإسرائيلي المباشر لهم، وجرائم الإرهابيين تتواصل في درعا وغيرها وبدعم أميركي إسرائيلي كي لا يعطى انطباع بأن سورية تميل للاستقرار.

وبخصوص الحوارات التي كانت تجري بين الحكومة السورية وما يسمى «قوات سورية الديمقراطية» في وقت سابق كشف المقداد عن اتصالات تجري وجرت مع هذه القوى قبل أيام، مؤكداً أن الدولة السورية ترحب بكل أبنائها وهي على استعداد للحوار مع هؤلاء وصدرت مراسيم العفو وشملت عشرات الآلاف من الذين انحرفوا وضلوا الطريق، لافتاً إلى أن هناك فئات رخيصة تعلمت العمالة تحاول تفتيت البلد وهم قلة وعليها أن تفهم بأن محاولاتها لن يكتب لها النجاح ففي كل مرة نتوصل إلى تفاهمات منطقية ويتم فيها الاستجابة لبعض الأمور التي كانت تعاني منها تلك المنطقة، يعودون للأميركيين وينكثون بالتفاهمات بعدما يعطونهم المزيد من الأموال والأسلحة وهذا يجب أن ينتهي وسوف ينتهي.

المقداد الذي جدد التأكيد على أن الدفاع عن الوطن مشروع بكل الوسائل، قال: «نحن نفتح صدرنا للمواطنين السوريين لنرى كيف نحل المشكلة والحل الوحيد هو بالعودة للوطن ولا مجال لحركات انفصالية في سورية».

وزير الخارجية والمغتربين أشار إلى أن الفشل الذي مني به رئيس النظام التركي (رجب طيب أردوغان) والذي كان يعتقد بأنه سوف يستولي على سورية خلال أيام وجند لأجله ودعم مئات الآلاف من الإرهابيين وما استطاعوا فعله أثناء انشغال سورية بمكافحة الإرهاب باحتلال أجزاء من الأراضي السورية وكل محاولات أردوغان بالحديث عن إعادة اللاجئين السوريين تدل بأنه لا يرغب بإعادة الأمن والاستقرار لا للشعب السوري ولا للشعب التركي، معتبراً أن الحديث عن عملية التوطين هو عملية استعمارية مرفوضة، مشيراً إلى أن عملية «أستانا» حيث يجري محاولات التوصل إلى حلول وهناك بعض التوافقات التي تمت في إطار هذه العملية والتي لم يلتزم بها الجانب التركي، واليوم هناك مطالبات من قبل الأصدقاء من أجل أن ينفذ النظام التركي ما عليه من التزامات وهناك اجتماع لـ«أستانا» منتصف الشهر القادم ووافقت الحكومة الكازاخية على استضافته وتجري التحضيرات له.

المقداد أكد وجود عدة محاولات من قبل النظام التركي للتواصل مع الحكومة السورية عبر بعض الأصدقاء، مبيناً أن سورية لن تذهب إلى حوار مباشر مع الجانب التركي قبل استيضاح عدة أمور وأولها يجب أن يكون هناك انسحاب تركي كامل من سورية أو استعداد تركي للانسحاب أو تحقيق انسحاب جزئي قبل الحوار، والأمر الثاني هو وقف دعم تركيا للمجموعات الإرهابية المسلحة، وثالثاً أن تقوم تركيا بوقف محاولاتها اللاإنسانية بوقف تدفق مياه نهر الفرات.

وعن العرض الذي يجري تداوله بخصوص منح تركيا منطقة آمنة في سورية مقابل التصويت على انضمام فنلندا والسويد إلى الناتو، تساءل المقداد من يستطيع ضمان هذه المنطقة الآمنة، هل يتمتع الأميركي نفسه بالأمان في سورية؟ ومن يضمن أمن المنطقة الآمنة التي يجري وعد النظام التركي بها؟

المقداد أكد أن الأصدقاء الروس مصرون ويؤكدون وقوفهم المستمر إلى جانب سورية لتحرير الأراضي ومنع الاحتلال، لافتاً إلى أن الحرب في أوكرانيا ستؤثر على الكثير من المجالات، لكن روسيا ستحقق إنجازاً كبيراً في أوكرانيا ولو تأخر هذا الأمر قليلاً بسبب الجانب الإنساني، معتبراً أن من يهدد أوكرانيا هي الدول الغربية التي تستغلها لتحارب حتى آخر أوكراني لتحقيق المصالح الأميركية واليوم أوروبا تؤمر من قبل أميركا وهي تنفذ.

وشدد المقداد على أن كل الضربات التي تعرضت لها سورية من قبل إسرائيل، جرى الرد عليها، ويمكن الاستدلال على ذلك بما يجري داخل الأراضي المحتلة، وقال: لا يمكن الحديث عن طبيعة هذه الردود لكن سورية ترد بشكل مباشر أو غير مباشر، وأضاف: «على إسرائيل أن تعرف ذلك وسورية لا تنسى قضاياها الأساسية وهذه الردود تجري بعد كل عدوان إسرائيلي وحتى قبل العدوان وإسرائيل تقوم بهذه الاعتداءات لأنها تعرف مركز مقاومة السياسات الإسرائيلية ومركز التصدي لمخططات إسرائيل التي أفشلت حتى الآن ما يجري في المنطقة».

وكشف المقداد أن هناك تواصلاً مع عدد كبير من الدول الأوروبية وبعضها غير معلن ولدينا سفارات مفتوحة من أكثر من ست دول من الاتحاد الأوروبي وهناك من يأتي لسورية بشكل مباشر أو غير مباشر تحت غطاء المساعدات الإنسانية وهم يضعوننا بصورة تحركاتهم وماذا يريدون وكيف يمكن حل بعض المشاكل؟ و«نحن ننقل رأينا في طريقة حلحلة هذه المشاكل»، مؤكداً وجود حوار معهم.

وجدد المقداد التأكيد على أن هنالك تواصلاً بين سورية والكثير من الدول العربية وهناك تواصل غير معلن مع جميع الدول العربية ماعدا دولة واحدة أو اثنتين، لكن المشكلة هي أن الولايات المتحدة تحاول إعاقة الاتصالات بالتهديد وبسحب التمويل ومعاقبة الوزراء، وقال: «نحن لا نريد خلافات مع الدول العربية والنهج السياسي لسورية هو إعادة الحد الأدنى من التضامن العربي ولن تصبح الدول العربية أعداءنا لأن هذا التفتت لا يفيد لا حاضر ولا مستقبل الدول العربية.

واعتبر المقداد أنه لا تناقض بين الدول العربية وإيران، وعلاقتنا مع إيران مستمرة منذ انطلاق الثورة الإسلامية الإيرانية حتى الآن، مؤكداً أن إيران لم تبخل على سورية لا بالدماء ولا بالاقتصاد لكن هناك حاجة لتوسيع التعاون الاقتصادي وهناك محاولة لتقليل العرقلة التي تحصل في هذا الإطار على حساب العلاقة بين البلدين والمشكلات التي كنا نواجهها ستحل خلال الأيام القادمة.

ووصف المقداد مرسوم العفو رقم ٧ الذي أصدره الرئيس بشار الأسد بتاريخ الـ٣٠ من نيسان ٢٠٢٢، بأنه تاريخي، وجاء تتمة للإنجازات الكبيرة بعد أن استطعنا ضمان أمن سورية وبعد أن وصلنا إلى ثقة كاملة بقوتنا وجيشنا وقيادتنا، وصدرت هذه المراسيم التي لا يمكن أن يقوم بها إلا الأقوياء، وهو حدث استثنائي لم يحصل له مثيل، وكل السوريين مدعوون للعودة إلى بلادهم، والدولة السورية صدرها واسع ومنطلقة من قوة قناعاتها لإعادة المجتمع السوري لما كان عليه.

أكد في رسالة إلى الأمم المتحدة استثناءه الإرهابيين الأجانب التزاماً بصون السلم والأمن الإقليميين والدوليين

المقداد: المرسوم رقم ٧ نقطة تحول جوهرية لترسيخ مفاهيم المصالحة والتسامح

أكد وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد، أن مرسوم العفو رقم ٧ يعكس مرحلة متطورة ونقطة تحول جوهرية في إطار جهود الدولة السورية المستمرة والتي تعكس إرادتها لترسيخ مفاهيم المصالحة والتسامح بشكل مستدام، موضحاً أنه شمل المواطنين السوريين حصراً واستثنى الإرهابيين الأجانب انطلاقاً من التزام الدولة السورية بصون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وأفادت وكالة «سانا» للأنباء، أمس، بأن ذلك جاء في رسالة وجهها المقداد إلى العديد من وزراء الخارجية في الدول العربية الشقيقة ودول العالم وإلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن تتعلق بالمرسوم التشريعي رقم ٧ الذي أصدره الرئيس بشار الأسد بتاريخ الـ٣٠ من نيسان ٢٠٢٢ ومنح بموجبه عفواً عاماً عن الجرائم الإرهابية المرتكبة من السوريين قبل هذا التاريخ.

ووضع المقداد نظراءه خلال الرسالة في صورة التطورات المهمة في سورية والتي تندرج في إطار الإجراءات التي تتخذها الدولة السورية منذ سنين مضت في مجال تحقيق المصالحات الوطنية وعودة المهجرين واللاجئين إلى وطنهم وديارهم وإعادة إدماج جميع المواطنين السوريين في مجتمعاتهم المحلية واستعادة وترسيخ الأمن والاستقرار في سورية.

وأكد، أن «مرسوم العفو رقم ٧ مختلف عن مراسيم العفو السابقة واستثنائي بطبيعته القانونية والاجتماعية والسياسية، وهو يعكس مرحلة متطورة ونقطة تحول جوهرية في إطار جهود الدولة السورية المستمرة والتي تعكس إرادتها لترسيخ مفاهيم المصالحة والتسامح بشكل مستدام».

وتضمنت الرسالة شرحاً مفصلاً للإجراءات التي بادرت كل الجهات السورية المختصة باتخاذها بشكل فوري في إطار تنفيذ أحكام هذا المرسوم، حيث أكد المقداد فيها أن وزارة العدل والجهات القانونية والقضائية المختصة في سورية باشرت بتنفيذ مضمون مرسوم العفو في جميع أنحاء البلاد ويستفيد منه السوريون داخل البلاد وخارجها ممن تنطبق عليهم أحكام هذا المرسوم التشريعي وبما يشمل الذين كانوا موقوفين وتم إطلاق سراحهم أو من كانت هناك بحقهم دعاوى قضائية قائمة وغير موقوفين أو من توجد بحقهم إذاعات بحث وملاحقة قضائية.

كما أكد أن السلطات القضائية والقانونية المختصة في سورية باشرت فوراً وتنفيذاً لأحكام المرسوم بطي وإلغاء جميع مذكرات الملاحقة والبحث والتوقيف والإحضار الغيابية ومذكرات الحكم وأحكام القضاء الغيابية الصادرة بحق أي مواطن سوري داخل سورية وخارجها وبمفعول فوري ومن دون الحاجة لمراجعة أي جهة قضائية أو أمنية أو قانونية.

وشرح المقداد لنظرائه في الدول العربية ودول العالم، أن مرسوم العفو رقم ٧ قد «شمل المواطنين السوريين حصراً واستثنى الإرهابيين الأجانب انطلاقاً من التزام الدولة السورية بصون السلم والأمن الإقليميين والدوليين وحرصها على عدم إعادة تصدير هؤلاء الإرهابيين الأجانب إلى دول أخرى وضمان استعادة الدول المعنية لمواطنيها والمقيمين على أراضيها من هؤلاء الإرهابيين الأجانب وتابعيهم وأفراد أسرهم».

وتضمنت الرسالة تذكيراً بمراسيم العفو السابقة التي أصدرها الرئيس الأسد منذ عام ٢٠١١ وحتى اليوم والتي بلغ عددها عشرين مرسوم عفو عام استفاد منها عشرات الآلاف من المواطنين السوريين داخل البلد وخارجه حيث تم إطلاق سراح موقوفين من محكمة قضايا الإرهاب بعد إسقاط الدعاوى القضائية التي كانت قائمة بحقهم. ولفتت إلى انخراط الآلاف من السوريين في عمليات التسوية والمصالحات الوطنية في مختلف المحافظات السورية وعادوا إلى حياتهم الطبيعية وإلى منازلهم وأعمالهم بعد إلغاء كل الإجراءات القضائية والقانونية الاحترازية أو العقابية التي كانت صادرة بحقهم.

وأشار المقداد في الرسالة إلى أن الوزارة قد طلبت من كل البعثات الدبلوماسية والقنصلية السورية في الخارج استقبال جميع المواطنين السوريين المغتربين الراغبين بالاستفادة من مراسيم العفو العام كافة بما فيها مرسوم العفو الأخير الخاص بالجرائم الإرهابية.

وشرح وزير الخارجية والمغتربين لنظرائه العقبات المصطنعة التي لا تزال تعترض طريق سورية في مجالات تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وفي مقدمتها الوجود العسكري الأجنبي غير الشرعي للقوات التركية والأميركية وقوات ما يسمى «التحالف الدولي» وسيطرة الميليشيات الانفصالية التابعة للولايات المتحدة الأميركية على حقول النفط والغاز وعلى الأراضي الزراعية المهمة التي تشكل الخزان الغذائي الأساسي للشعب السوري وكذلك الإجراءات القسرية أحادية الجانب المدرجة المفروضة على الشعب السوري التي تعوق إطلاق عملية التعافي المبكر وإنعاش الاقتصاد السوري وعودة اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم.

وفي ختام رسالته، دعا المقداد الأمم المتحدة ودول العالم إلى دراسة ما يتم تحقيقه في سورية بشكل عميق ومتوازن وإلى التعاون مع الدولة السورية ودعم جهودها في تطوير مقاربة سياسية إيجابية وبناءة ومنتجة في التعامل مع الوضع في سورية، مؤكداً أن اللحظة قد باتت حاسمة للعمل مباشرة وبشكل مسؤول وجدي ونزيه مع الحكومة السورية وبمنأى عن أي اعتبارات مسيسة لا تأخذ المصلحة الوطنية السورية وآفاق تحقيق الأمن والاستقرار والرفاه للشعب السوري وجهود مكافحة الإرهاب بعين الاعتبار.

وكالات

ميسويا أكدت أن سورية تأتي بين أولويات العمل الإنساني في المنظمة

وزير الخارجية: ضرورة قيام الأمم المتحدة بوضع حد للإجراءات القسرية ضد سورية

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد يستقبل مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية جويس ميسويا والوفد المرافق لها أمس (سانا)

شدد وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد، أمس، على ضرورة قيام الأمم المتحدة ببذل جهودها لوضع حد للإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون على الشعب السوري، والتي تتناقض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتؤثر في أداء المنظمة الأممية لمهامها الإنسانية في سورية.

وحسب وكالة «سانا» للأنباء، بحث المقداد صباح أمس مع مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، جويس ميسويا، والوفد المرافق لها دور الأمم المتحدة في الاستجابة الإنسانية للأوضاع في سورية والأنشطة التي يقوم بها مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية «أوتشا» والمنظمات الدولية العاملة في الشأن الإنساني ومختلف جوانب العمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها في سورية.

وعبر المقداد خلال اللقاء عن استهجانه لقيام الدول الغربية بتسييس المساعدات الإنسانية سعياً لتحقيق أهداف سياسية، مشدداً على أهمية التقيد بمبادئ العمل الإنساني في سورية والالتزام بالحيادية والاستقلالية ما يسهم في تأمين الخدمات الأساسية وإيصال المساعدات إلى مستحقيها الفعليين من داخل سورية في إطار التقيد التام باحترام سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتحدث المقداد عن الآثار اللاإنسانية للإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون على الشعب السوري، مشدداً على ضرورة قيام الأمم المتحدة ببذل جهودها لوضع حد لهذه الإجراءات التي تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ولفت إلى أن هذه الإجراءات ليست ضد جهود الحكومة السورية التي تبذلها لتأمين الأدوية والمعدات الطبية والمياه والخدمات الأساسية فحسب بل إنها موجهة ضد الشعب السوري الذي ازدادت معاناته نتيجة لهذه السياسات اللاأخلاقية التي تتناقض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة كما أنها تؤثر في أداء الأمم المتحدة لمهامها الإنسانية في سورية.

من جانبها، أكدت ميسويا اهتمامها بتأمين التمويل اللازم للعمل الإنساني في سورية، واعتبرت أن سورية تأتي بين أولويات العمل الإنساني في الأمم المتحدة، وتوجهت بالشكر للحكومة السورية على التسهيلات التي تقدمها لإنجاح عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مضيفة: إنها تتطلع إلى تحسين آليات العمل بما يؤدي إلى تعزيز التعاون والتنسيق في جميع هذه المجالات.

وأشارت إلى أن زيارتها إلى سورية تأتي في إطار حرصها على الاطلاع عن كثب على جهود الإغاثة والاستجابة التي تقوم بها الأمم المتحدة فيها والوصول إلى استنتاجات مبنية على الحقائق والوقائع بهدف وضع رؤية واقعية لاحتياجات الشعب السوري.

وأكدت ميسويا، استعدادها لمناقشة الصعوبات التي تعترض عمل المنظمات الإنسانية في سورية مع الحكومة السورية وصولاً إلى رؤية مشتركة لتجاوز العقبات التي تعيق العمل الإنساني في سورية وتنأى به عن الاعتبارات السياسية.

حضر اللقاء من الجانب السوري نائب وزير الخارجية والمغتربين بشار الجعفري، ومديرة إدارة المنظمات رانيا الحاج علي، وتميم المدني من إدارة المنظمات، وأديب الأشقر من مكتب الوزير. كما حضره من الجانب الأممي المنسق المقيم للأمم المتحدة عمران رضا، ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سورية كريستين روكاشا، ونهى هامارشا من مكتب مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية.

وكالات